

ثانياً/ التمييز بين المستثمر والمفاهيم الأخرى.

- الاستثمار هو استخدام الموارد المتاحة في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد سنوي مقابل تحمل أدنى درجة من المخاطر
- المضاربة بانها استخدام الاموال في اصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة مخاطرة عالية
- المقامرة وهي المراهنة على دخل غير مؤكد ويستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه الرغبة على تحمل مخاطر كبيرة من اجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد ويقال عن هذا الفرد مقامر

العلاقة بين مفهوم المضاربة والاستثمارات قصيرة الاجل

وعلى الرغم من انسحاب مفهوم المضاربة على الاستثمارات قصيرة الأجل ، إلا أن هناك اختلاف كبير بين المضاربة والاستثمار ، ويتجسد ذلك في أنه يتم التركيز في المضاربة على المكاسب الرأسمالية وليس على توزيعات الأرباح السنوية (الدخل) . كما أن العوائد المتحققة من المضاربة تكون أكثر من عوائد الاستثمار . وتجدر الإشارة إلى أن المضاربين يتميزون بحس استثماري مرهف ونشاط غير عادي بالسوق وتتبع الأخبار من جميع المصادر وإلا توقف عملهم وأصبحوا مستثمرين . وطالما أن المضارب يسعى وراء الأرباح المحزية فإنه في الوقت نفسه يجب أن يكون مستعداً لتحمل خسائر جسيمة .

محددات الاستثمار

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاقتصاديين من وجهة نظر المقترضين)
- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر اوالعائد على رأس المال المستثمر).
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- درجة المخاطرة.
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

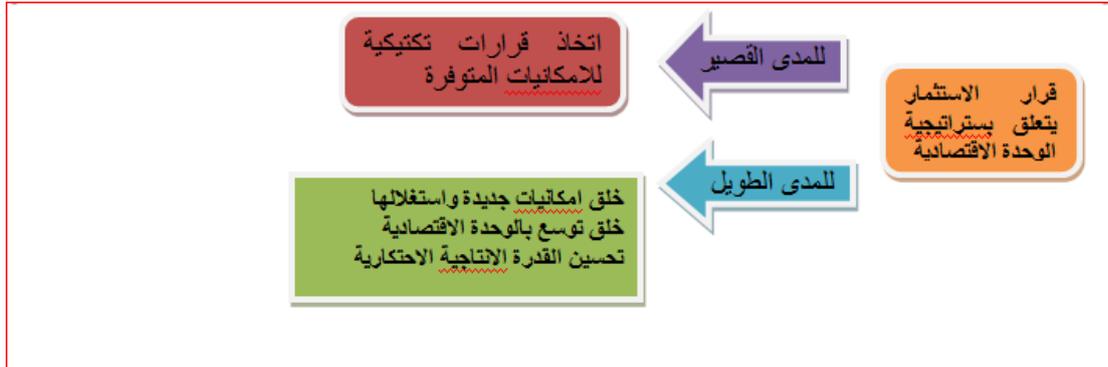
/ الأهمية الاقتصادية للاستثمار.

على مستوى القطاع

على مستوى القطاع الحكومي
الخاص

- يعد الاستثمار المحرك الحقيقي للاقتصاديات الوطنية للنهوض بعجلة التنمية حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها ،
- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة،
- إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة حيث تؤدي إلى تخفيض الكلف وزيادة الإنتاج من سلع وخدمات الذي يؤدي بدوره إلى الأمن الاقتصادي للمجتمع والتخلص من التبعية لمجتمع آخر،
- دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشاريع الاستثمارية من ضرائب للحكومة،
- أيضا دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة،
- وكذلك للاستثمار دور في توظيف أموال المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين،

أما على الصعيد القطاع الخاص فتتجلى أهمية الاستثمار من خلال أبعاده الاستراتيجية والمالية إذ إن قرار الاستثمار متعلق باستراتيجية الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل ، أي متعلق بمستقبل الوحدة، إذ ينبغي خلق إمكانيات جديدة واستغلالها، من أجل توسيع حجم الوحدة الاقتصادية في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى الوحدة الاقتصادية ، ويكتسب الاستثمار أهميته وخطورته على مستقبل الوحدة الاقتصادية، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية والاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية الوحدة الاقتصادية، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر



رابعاً/ أهداف الاستثمار

- المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي
- تحقيق عوائد مستقرة
- ضمان السيولة اللازمة
- استمرارية الحصول على الدخل وزيادته